

الدر المختار

فيشترط وجود المبيع في ملكه وهكذا .

ومن حكمهما وجوب التساوي عند المقابلة بالجنس في المقدرات كما تقرر .

تذنب في بيع العينة ويأتي متنا في الكفالة وبيع التلجنة ويأتي متنا في الإقرار وهو

أن يظهر عقدا وهما لا يريدانه يلجأ إليه لخوف عدو وهو ليس ببيع في الحقيقة بل كالهزل

كما بسطته في آخر شرحي على المنار